مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مدى الكرمل Mada al-Carmel
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
Arab Center for Applied Social Research

تقرير الرصد السياسيّ

التمييز متعدد الأوجه

العدد 10، تشرين الأول/أكتوبر 2016

إعداد: منار مخّول

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصريّة ضد الفلسطينيّين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبيّة والسياسيّة وبتجلّياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشّهرية تجليات العنصريّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصريّة والتمييزية، الخطاب العنصريّ والعنصريّة في الشّارع الإسرائيليّ.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 7164 . 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 – 814175 – 868387 1 (961+)
فاكس 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 – 4 – (972+)
فاكس: 8525973 – 4 – (972+)
mada@mada-research.org

قائمة المحتويات

مقدمة 3
سياسات عنصريّة / تمييزية 3
1. التهجير المستمر في النقب 3
2. الحواجز اللغوية 3
3. الفلسطينيون المحتجزون رهن الاعتقال الإداري 4
خطاب عنصريّ 5
1. الدعوات لمقاطعة القائمة المشتركة 5
2. الاضطهاد السياسي 5
العنصرية في الشّارع الإسرائيليّ 6
1. ترويج صور سلبية للفلسطينيين في وسائل الإعلام 6

مقدمة

يوثق تقرير الرصد السياسي لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2016 التهجير المستمر الذي يستهدف قرية العراقيب في النقب، ويسلط الضوء على العقبات التي تضعها بعض الجامعات الإسرائيلية للحيلولة دون تقدُّم الطلبة الفلسطينيين للالتحاق بها، وعلى المساعي التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية لإقرار قوانين تضفي طابعاً عسكرياً على تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين وترويج صورة سلبية لهم في وسائل الإعلام الإسرائيلية. كما يوثق التقرير الاضطهاد السياسي الذي يتعرض له حزب التجمع الوطني الديموقراطي.

ملاحظة: لم تصدر أي تشريعات خلال هذا الشهر بسبب العطلة الصيفية للكنيست، التي تمتد ما بين 7 آب/أغسطس و31 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

سياسات عنصريّة / تمييزية

1. التهجير المستمر في النقب

هدمت القوات الإسرائيلية في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2016 قرية العراقيب البدوية الفلسطينية غير المعترف بها[1] في النقب للمرة الرابعة بعد المائة منذ شهر تموز/يوليو 2010.

2. الحواجز اللغوية

في شهر أيلول/سبتمبر 2016، رفع معهد إسرائيل للتقنية "التخنيون" (وهو جامعة متخصصة في العلوم والتكنولوجيا في إسرائيل) مستوى الكفاءة في اللغة العبرية، وهو المستوى المطلوب للالتحاق بالمعهد، من درجة 105 إلى درجة 113. وقد حثّت منى حداد، محامية مركز عدالة – المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، إدارة معهد "التخنيون"، في رسالة بعثتها إليها، على إلغاء هذا القرار، باعتباره "يُلحق الضرر بالطلبة

[1] "على الرغم من أن معظم القرى غير المعترف بها، التي تتعرض للإهمال على نحو يبعث الصدمة في النفس، كانت قائمة قبل قيام إسرائيل في العام 1948، فإنها أمست غير قانونية مع سن القانون الوطني بشأن التنظيم والبناء في العام 1965. ولا تتمتع هذه القرى غير المعترف بها بأي وضع رسمي. وهي تؤوي ما يتراوح من 75,000 إلى 90,000 مواطن بدوي فلسطيني من مواطني إسرائيل في صحراء النقب في جنوب البلاد، ولا يتلقى هؤلاء سوى النزر اليسير – إن حصلوا عليه أصلاً – من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة، كالكهرباء، والمياه، وخطوط الهاتف ومرافق التعليم والرعاية الصحية، ولا يحظون بمجالس محلية ولا يتبعون هيئات حكم محلي أخرى. كما إن هذه القرى غير مشمولة بالخرائط الحكومية وإجراءات التنظيم التي تعتمدها الدولة."

العرب [الفلسطينيين] الذين يتقدمون بطلبات للالتحاق به"، مشيرة إلى أن نسبة الطلبة العرب [الفلسطينيين]، الذين يتقدمون لاختبار الكفاءة اللغوية، "يبلغ نحو 85٪". وأضافت: "من الواضح أن رفع الحد الأدنى المطلوب لاجتياز اختبار الكفاءة في اللغة العبرية يميّز ضد الطلبة العرب [الفلسطينيين] ويحول دون مساواتهم مع غيرهم في الحصول على التعليم والدراسة في "التخنيون".

3. الفلسطينيون المحتجزون رهن الاعتقال الإداري

كشف نائب النائب العام الإسرائيلي، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016، النقاب أمام لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست عن صدور عشرين أمراً بالاعتقال الإداري بحق مواطنين إسرائيليين خلال السنة الماضية، كان معظمهم من الفلسطينيين. وقد كشف النائب عن هذا العدد خلال جلسة درست فيها اللجنة المذكورة مشروع قانون اقترحته الحكومة لتوسيع نطاق الصلاحيات الممنوحة لوزير الدفاع، بغية تمكينه من احتجاز المواطنين الإسرائيليين دون محاكمة وإصدار أوامر إدارية أخرى تستهدف تقييد حرياتهم. وحسبما ورد في تقرير نشرته جريدة هآرتس:

> لا يجيز القانون الحالي الاعتقال الإداري وغيره من الأوامر التقييدية إلا في "حالة طوارئ". وعلى الرغم من أن هدف هذا القانون الحد من اللجوء إلى هذه الأوامر، فإن اللجوء إليها صار مسألة روتينية بالنظر إلى أن حالة الطوارئ لا تزال سارية بصفة رسمية منذ تأسيس إسرائيل في العام 1948. أما الآن، وبعد أن ظهر أن الكنيست يميل، أكثر فأكثر، إلى عدم الاستمرار في تمديد حالة الطوارئ، تسعى الحكومة إلى محو الرابط الذي يربط هذه الأوامر بحالة الطوارئ وتحويلها، عوضاً عن ذلك، إلى إجراءات طبيعية ضمن "حقيبة أدوات" الأجهزة الأمنية، بحيث يكون في وسع هذه الأجهزة اللجوء إليها حتى لو تمّ في يوم من الأيام إلغاء حالة الطوارئ.

خطاب عنصريّ

1. الدعوات لمقاطعة القائمة المشتركة

دعا وزير الدفاع أفيجدور ليبرمان، في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2016، إلى مقاطعة أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة. وكان أعضاء هذه القائمة قد قرروا مقاطعة جنازة الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيرس. وقال ليبرمان في اجتماع ضم زعماء الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحكومي إن أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة "أثبتوا أنه لم يعُد هناك متّسع لعقد مباحثات أو حتى خوض حوار معهم، ويجب علينا أن نقاطع حضورهم وجميع خطاباتهم في الكنيست." وقال رئيس الائتلاف دافيد بيتان (من حزب الليكود) إنه ينوي تقديم قرار اتخذه زعماء أحزاب الائتلاف بشأن معاقبة القائمة المشتركة، وأضاف أنّ "سلوك أعضاء الكنيست العرب [الفلسطينيين]، الذي تمثّل في تغيُّبهم عن جنازة شمعون بيرس، يثبت مرة أخرى أن ما يحركهم ليس الحرص الحقيقي على السكان العرب [الفلسطينيين] في إسرائيل وعلى التعايش، وإنما هو الانعزالية والتحريض والاستقطاب." وفي هذا السياق، قال عضو الكنيست باسل غطاس (من القائمة المشتركة) إن "شرعية القائمة المشتركة مستمدة من الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل وليس من ليبرمان أو من العنصريين الذين يشكلون قيادة الحكم في إسرائيل."

2. الاضطهاد السياسي

في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016، استجوبت الشرطة الإسرائيلية عضويّ الكنيست جمال زحالقة وحنين زعبي من حزب التجمع الوطني الديموقراطي (المنضوي في إطار القائمة المشتركة) في سياق تحقيق فتحته، في شهر أيلول/سبتمبر 2016، يتعلق بمصادر تمويل الحزب. ووفقًا لتصريحات الشرطة، يواجه الأشخاص المتورطون تهمًا بالاحتيال، وتزييف الوثائق، والتزوير، وتبييض الأموال، وجمع الأموال على نحو يخالف قانون تمويل الأحزاب، وأحكام قانون السلطات المحلية. وفي هذا السياق، صرحت عضو الكنيست حنين زعبي بعد خضوعها للاستجواب أن هذه " التحقيقات تعكس ملاحقة سياسية تهدف لضرب الحزب [التجمّع] وتقويض دوره وعمله السياسي بالمجتمع العربي ولإخافة الجماهير من طرح وفكر التجمع."

العنصرية في الشّارع الإسرائيليّ

1. ترويج صور سلبية للفلسطينيين في وسائل الإعلام

ركّز بحث جديد تناول صورة الفلسطينيين في وسائل الإعلام الإسرائيلية ونشرته، في شهر أيلول/سبتمبر 2016، جمعية "سيكوي" – الجمعية لدعم المساواة المدنية، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية–، على كيفية تغطية وسائل الإعلام العبرية لصورة المواطنين الفلسطينيين خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015، وهو الشهر الذي شهد ذروة أعمال العنف فيما بات يُعرف بـ"انتفاضة السكاكين". ووفقاً لما جاء في هذا البحث: "تعاملت وسائل الإعلام الإسرائيلية الرئيسية مع المواطنين العرب [الفلسطينيين] بصورة سلبية خلال هذه الفترة، وذلك من خلال استبعادهم، بصورة كلية، من المقابلات التي أجرتها وبثتها." وخلص البحث المذكور إلى أن "وسائل الإعلام التي لا تمنح حيزًا متساويًا لعرض رواية ما من جوانبها كافة تسهم فعليًا في تأجيج الصراع، ويبدو أن وسائل الإعلام الإسرائيلية لا تدرك الخطر الذي ينطوي عليه هذا الأمر."